

## أهمية الرعاية والحماية لكبار السن في الأردن



### خلفية عامة

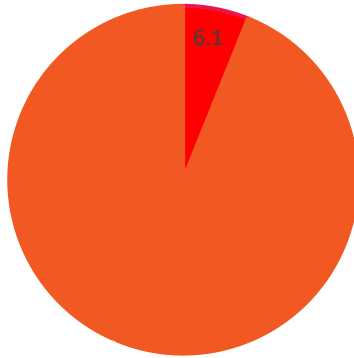
يُعتبر كبار السن أعضاء مهمين في أي مجتمع، ولهم الحق في العيش بكرامة في مرحلة الشيخوخة. كبار السن يمتلكون المهارات والمعارف والخبرات للاستمرار في المساهمة بالمجتمع بشكل فاعل، كما أن الزيادة المتوقعة في نسبة كبار السن خلال العقود القادمة يُعدّ مصدراً قيماً للمجتمعات كافة.

وتُعرف الشيخوخة الإيجابية على أنها وصف لعملية المحافظة على سلوكيات إيجابية في مرحلة الشيخوخة، وتشمل الجوانب النفسية والصحية والاستمرار في المشاركة المجتمعية وضمان توفر مصدر دخل آمن<sup>1</sup>.

ووفقاً لمعايير منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، يُعرف كبار السن عالمياً على أنه من بلغ الستين من عمره؛ وفي بعض الدول المتقدمة فإن عمر الشيخوخة يبدأ من عمر ٦٥ سنة. أما في الأردن، فإن تعريف الأمم المتحدة يُعتبر مناسباً وهو منسجم مع التشريعات المحلية، والاستراتيجيات الوطنية وخططها التنفيذية.

ويبلغ عدد كبار وكبيرات السن في الاردن (٦٠+ عاماً) ٤٠٥١٠١ شخصاً، منهم ٢٠١١٧٢ امرأة وبنسبة ٤٩,٦٪. ويشكل كبار السن الأردنيين ما نسبته ٦,١٪ من مجموع السكان الأردنيين<sup>2</sup>. علماً بأنه يوجد حالياً أكثر من ٧٠٠ مليون شخص فوق سن الستين، وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون عددهم بليونين نسمة، أي أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم، ٦٠ سنة أو أكثر. وستكون الزيادة في عدد كبار السن أكبر وأسرع عدد في العالم النامي، وهذا يتطلب استجابة مناسبة لهذا العدد بحيث تلبي احتياجاتهم والاستجابة للتحديات التي يواجهها كبار السن، بحيث سيزيد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين عن عدد الأطفال في العام ٢٠٥٠<sup>3</sup>.

نسبة كبار السن الأردنيين من مجموع السكان



<sup>1</sup> Australian Psychological Society, [https://www.psychology.org.au/publications/tip\\_sheets/ageing/](https://www.psychology.org.au/publications/tip_sheets/ageing/)

<sup>2</sup> نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥ في الأردن

<sup>3</sup> الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة الخاص بكبار السن: <https://www.un.org/ar/events/olderpersonsday/>

وبالرجوع إلى نتائج جلسات النقاش المركزة و تدريبات المدافعة وكسب التأييد المنفذة في مدينة الزرقاء وعمان لمجموعة من كبار وكبيرات السن، والتي نفذتها المنظمة الدولية للعناية بكبار السن هيلب إيج انترناشونال؛ أشارت إلى العديد من الاحتياجات التي يحتاجها كبار السن في المجتمع الأردن، ومن ذلك أهمية تطوير وإنشاء أندية نهائية في أماكن التجمعات وتطوير نهجها ودعمه في أنشطة نوعية، وورشات توعية مبنية على احتياجاتهم الحقيقية، بالإضافة إلى أهمية دعم فئة كبار السن المتقاعدين والراغبين في العمل والإنتاج على إيجاد فرص مناسبة تضمن تحويل هذه المرحلة العمرية إلى فترة منتجة تقلل خطورة التعرض لاضطرابات نفسية ومشاكل اجتماعية واقتصادية عليهم وعلى أسرهم؛ ومما يدعم تلك التوصيات الجلسات التي نفذها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وأوصت بزيادة عدد أنشطة الأندية النهارية لكبار السن في محافظات المملكة، وتفعيل دورها في العناية والتمكين وإتاحة مساحة آمنة، ومنتجة لكبار السن، تضمن رفع مشاركتهم في المجتمع.

ويأتي أهمية إعداد ملخص سياسات هذا مع مساعي وزارة الصحة الأردنية إلى التغطية الصحية الشاملة بجهود مشتركة مع منظمة الصحة العالمية، وذلك لتأكيد حق كبار السن في ضمان العناية الصحية وتعزيز الكفاءة والإنتاجية في تلك المرحلة العمرية سواء بإجراءات وقائية من عمر مبكر أو من ناحية العناية وتقديم الخدمات الصحية والدعم النفس اجتماعي والخدمات التقاعدية والإيوائية لكبار السن.

## رفاه كبار السن

يُعدّ الدخل الآمن والمستقر في مرحلة التقاعد عنصرًا ضروريًا لكبار السن للعيش بطريقة إيجابية ومريحة، إذ أن الدخل غير الكافي له آثاره السلبية على الصحة وعلى قدرة كبار السن في مواصلة أنشطتهم كأعضاء فاعلين في المجتمع، هذا وتُعدّ الصحة الجيدة والعلاقات الإيجابية في مرحلة الطفولة، وأنماط الحياة الصحية

وتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة عبر المراحل العمرية المختلفة، من المحددات الإيجابية التي سوف تؤدي حتمًا إلى احتمالية تمتع الأشخاص بصحة جيدة في سن الشيخوخة.4 وتعتبر منظمة الصحة العالمية عن مفهوم صحة كبار السن، بأن: " التغيرات التي تشكل الشيخوخة وتؤثر فيها هي تغيرات معقدة. وعلى المستوى البيولوجي، يؤدي تراكم طيف واسع من الأضرار التي تصيب الجزيئات والخلايا، إلى تراجع تدريجي في الاحتياطات الفيزيولوجية، وزيادة مخاطر الإصابة بأمراض عديدة وتراجع عام في القدرة. ولكن هذه التغيرات ليست خطية ولا متسقة، وهي لا ترتبط بالعمر الارتباطا ضعيفاً. وبالتالي فإن بعض الأشخاص البالغين من العمر ٧٠ عامًا قد يتمتعون بقدرة بدنية وعقلية جيدة، في حين قد يعاني بعضهم الآخر من الضعف ويحتاجون إلى قدر كبير من الدعم من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفيما يتجاوز هذه الخسائر البيولوجية، فإن (الكبر) عادة ما ينطوي على تغيرات أخرى مهمة مثل تبدل الأدوار والأوضاع الاجتماعية. وعلى الرغم من

4 الاستراتيجية الوطنية لكبار السن ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، المجلس الوطني لشؤون الأسرة

أن بعض هذه التغييرات قد تنجم عن التكيف مع الخسارة، فإن بعضها الآخر يجسد استمرار النمو النفسي في الكبر الذي قد يرتبط بتبلور وجهات النظر الجديدة وتطوير السياقات الاجتماعية<sup>5</sup>

يجمع أفراد أي مجتمع كافة أن من حق كبار السن الحصول على الدعم والتشجيع لتمكينهم من الاعتماد على ذاتهم، وتمتعهم وتمتع عائلاتهم بالرفاهية اللازمة للعيش بكرامة. إن العوامل المؤثرة في قدرة كبار السن بالحصول على الخدمات والمشاركة المجتمعية لا تقتصر فقط على الوضع الصحي والدخل المتاح، ولكن تشمل كذلك مدى توفر المواصلات والقدرة على الوصول إلى الخدمات اللازمة.

كما أن الاستثمار في خدمات وبرامج كبار السن يهدف إلى تحويل المرحلة العمرية من استنزاف للموارد إلى بناءٍ لرأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وفي الواقع فإن "حقوق كبار وكبيرات السن في التحرر من العنف والإساءة والإهمال غير مدعومة بشكل كاف في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن صور العنف والإساءة والإهمال تأتي في أشكال كثيرة، وقد يفتقرون إلى الدخل والرعاية الصحية الكافية، بالإضافة إلى انعدام الأمن، ويعاملون بشكل دوني<sup>5</sup>"

وتجدر الإشارة إلى موقع الأردن في مؤشر AgeWatch العالمي، والذي يقيس مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي عند كبار السن؛ تحتل به مرتبة متدنية بشكل عام وأكثر وضوحاً في أماكن الخلل ضمن موقعها على المؤشرات التفصيلية الأربعة بحيث، تسجل المرتبة قبل الأخيرة في مؤشر قدرات كبار السن بما يتضمن توفير عمل ومستوى التعليم عندهم، بالإضافة إلى مرتبة متدنية أيضاً في مجال الرعاية الصحية بما يتضمن الصحة النفسية والعقلية لكبار السن في الأردن، وهذا ما يمهد إلى تبرير السعي نحو المساهمة في تطوير التغطية الصحية الشاملة في الأردن، بحيث تبدأ باكراً وتتخذ موقفاً وقائياً حقوقياً وليس استجابة سريعة أو تعاطفاً إنسانياً.

الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في دعم قضايا كبار السن

دولياً؛ عقد أول مؤتمر عالمي للشيخوخة في ١٩٨٢ في فيينا، والذي اعتمد توصياتٍ وخطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، والتي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعٍ لمنتدى ١٢٤ دولة، معلنةً العقد التاسع من القرن العشرين عقد المسنين، ورفعت منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٣ شعار "فلننصف الحياة إلى سنين العمر"، وطلبت من فروعها في مختلف المناطق أن تقدم مشروعها العملي لتحقيق هذا الشعار، وازداد تعزيز التفاهم الدولي للاحتياجات الأساسية اللازمة لرفاه كبار السن نتيجة اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن لعام ١٩٩١، والأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعام ٢٠٠١ التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، والإعلان بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ٢٠٢٠.

<sup>5</sup> مديرة منظمة helpAge International

وتشكلت مجموعة العمل الدولية للشيخوخة في ( Open-Ended Working Group (OEWG) on Ageing) في ٢٠١٠، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف التركيز على حقوق المسنين ضمن العهود والمواثيق الدولية، والبحث عن الفجوات التنموية وكيفية العمل على ردمها، وذلك من أجل إيجاد صك دولي يدعم حقوق كبار السن دولياً.

ومع إطلاق أول مؤشر رعاية كبار السن أو ما يسمى "Index Global AgeWatch" في ٢٠١٣، فقد اتسم العمل من أجل حقوق كبار السن منهجاً يمكن متابعة التقدم فيه وقياس الانجازات، بحيث يقيس المؤشر نوعية الحياة والرفاه عند كبار السن، من خلال أربعة معايير هي: الحالة الصحية، وضمان الدخل، وقدرة كبار السن، وتمكين البيئة الاجتماعية.

واقليمياً؛ توافق مؤخراً أعضاء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على إقرار الاستراتيجية المقدمة من دولة تونس حول كبار السن ورفعها للقمة التنموية في بيروت ٢٠١٩، بحيث تحتوي محاور الخطة الخاصة بالاستراتيجية وضع تشريعات الاهتمام بكبار السن والخدمات الخاصة بالرعاية الصحية والاجتماعية، وكيفية توفير أماكن إيواء المسنين داخل أسرهم، وتدريب الأسر على رعاية هؤلاء المسنين، باعتبار ذلك "من منظور حقوق وليس منظور رعاية" 6 ومؤخراً تم إقرار الاستراتيجية في القمة العربية التي عقدت في تونس خلال شهر آذار من هذا العام.

ويقوم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي بتصدر الموقف في دول الخليج العربي تجاه دعم حقوق كبار السن، وأصدر مؤخراً دراسة جديدة تناولت الحماية القانونية لكبار السن.

وفي الأردن، نجد هناك اهتمام واضح في قضايا كبار السن، وعلى كافة المستويات سواء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أو الدولية، ومن ذلك ما تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، وكذلك ما يقوم به المجلس الوطني لشؤون الأسرة على مستوى السياسات في إعداد استراتيجية وطنية لكبار السن وخطتها التنفيذية للأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، وكذلك

تأتي وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥ " رؤية واستراتيجية وطنية"، والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٥، بالإضافة الى عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان في الرقابة على دور الإيواء المتعلقة بكبار السن، ومنظمات مجتمع مدني مثل جمعية معهد تضامن النساء الأردني، وشبكة نايا لأنشطة الشباب، وكذلك ما تقوم به مؤسسات دولية من أنشطة لخدمة هذه الفئة كمنظمة هيلب ايج انترناشونال و GIZ.

ومع اللجوء السوري والتغيرات التي طرأت على مختلف مناحي الحياة؛ فقد تم ايلاء فئة كبار السن أهمية كبيرة من قبل مؤسسات ومنظمات وطنية ودولية بهدف تقديم خدمات أفضل لهذه الفئة.

<sup>6</sup> طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالجامعة مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

وعلى مستوى التنسيق والتشبيك؛ فقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في العام ٢٠١٢ بقرار صادر عن رئاسة الوزراء، والتي تضم أعضاء يمثلون كافة المؤسسات المعنية بقضايا كبار السن من كافة الجوانب.

وكانت الحكومة الأردنية في العام ٢٠١٦ قد وجهت لإيجاد صندوق يدعم كبار السن في المجتمع الأردني، وتم تشكيل لجنة لإعداد التعليمات الخاصة بالصندوق من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة المالية، ودائرة الموازنة العامة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. وخلال العام ٢٠١٧ تم تأسيس التحالف الأردني لحقوق كبار السن من أجل شيخوخة

آمنة فاعلة منتجة، تسودها المساواة بين الجنسين، وخالية من التمييز والعنف والإيذاء والاهمال، وذلك ضمن حملة Age Demands Action – ADA

العالمية التي تضم ٤٣ شريكاً آخرًا في ٣٥ دولة حول العالم، لتسليط الضوء على التجارب المختلفة المتعلقة بالإساءة التي يتعرض لها كبار وكبيرات السن في مجتمعاتهم ومنازلهم وحياتهم اليومية، بحيث يبلغ عدد الأعضاء المؤسسين للتحالف ١٥ مؤسسة مجتمع مدني وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق كبار السن، إضافة الى ٢٥ شخصاً من المهتمين كبار وكبيرات السن.

كما وجهت الحكومة كذلك بعام ٢٠١٦ باتخاذ الإجراءات لتغطية عيادات دور الرعاية للمسنين بالخدمات الصحية من خلال أطباء وممرضين وأخصائي تغذية ونفسيين وباحثين اجتماعيين وفق برنامج محدد سعت فيه مديريات الصحة في المحافظات التي تتواجد بها هذه الدور وبواقع يوميين في الأسبوع. والتي يبلغ عددها (١٠) دور رعاية، ستة منها تابعة للقطاع التطوعي، واربعة دور تابعة للقطاع الخاص.

## التحديات التي تواجه كبار السن

يواجه كبار السن في الأردن عددًا من العوائق التي تحول دون إدماجهم في العديد من مجالات الحياة؛ حيث يعدّ التمييز الذي يتخذ شكل التحيز ضد كبار السن شائعاً، بما في ذلك بين أوساط العاملين في مجال الصحة، الذين قد يخفقون في استشارة كبار السن بشأن رعايتهم؛ تقييد أو منع الوصول إلى التدخلات على أساس السن. وتشمل العوائق الأخرى ضعف الوصول المادي إلى الخدمات، وافتقار الى التوعية في المجتمعات المحلية، والفقر والتكاليف الباهظة، وانخفاض معدل الإلمام بالصحة وقلة الوصول إلى المعلومات الصحية. وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يكون العاملون غير مستعدين



بشكل كاف للاستجابة للتحديات الصحية الشائعة بين كبار السن، وهناك نقص في التدريب الطبي وعلم الشيخوخة في رعاية كبار السن.<sup>7</sup>

وقد فشلت الأنظمة الصحية في مواكبة التحولات العالمية الكبرى والمترابطة: التحول الديموغرافي، والتحول الوبائي في الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لحقوق الإنسان نجد فئة "حقوق كبار السن" ضمن مرصد الفئات الأكثر حاجة إلى الحماية في الأردن"، وفي الدراسة التحليلية لواقع كبار السن التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠١٧ ومن واقع بيانات وزارة الداخلية؛ فقد أظهرت إحصائية الشكاوى التي تقدّم بها كبار السن في كافة محافظات المملكة خلال عام ٢٠١٦ أن هناك حوالي (٧٨٧) شكاوى، تنوعت ما بين اعتداء لفظي و/أو جسدي على كبير السن، وقد شكلت نسبة المتقدمين بالشكاوى حوالي ١,٠٪ من التعداد.

وبالنظر إلى موقع الأردن في مؤشر AgeWatch العالمي، فنجد أنه يحتل مرتبة متدنية (٨٥ من أصل ٩٦)، حيث يحتل المرتبة ٨٥ عموماً، أما تفصيلاً بالنظر إلى المؤشرات الأربع: فيعمل بشكل أفضل في مجال البيئة التمكينية (٣٢)، وسجل ٩٠٪ من كبار لسن رضاهم عن مستوى الأمان في أسرهم ومجتمعاتهم، وهو الأعلى في المنطقة، في حين تحتل مرتبة معتدلة في مجال ضمان الدخل (٥٨)، مع انخفاض معدل الفقر بين كبار السن (٤,٦٪) ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (١١٢٠٠ دولار أمريكي) أعلى من المتوسط الإقليمي (١٠,٢٣٧ دولار أمريكي).

ومع ذلك، فإن تغطية المعاشات التقاعدية (٤٢,٢٪) أقل من المتوسط الإقليمي (٤٩٪). وأما في مجال الرعاية الصحية فتحمل الأردن مرتبة منخفضة (٦٧)، مع أقل من متوسط القيمة الإقليمية على متوسط العمر المتوقع عند ٦٠ (١٩)، ويحتل الأردن المرتبة قبل الأخيرة في مجال القدرات (٩٥)، مع انخفاض التحصيل العلمي بين كبار السن (٣٠,١٪) ومعدل العمالة (٢٢,٥٪) نسبة إلى متوسط المؤشرات (٤٥٪ و ٥٦٪ على التوالي).

فمثلاً، يبلغ سن التقاعد الإلزامي في أمريكا وأستراليا ٦١ عام وفي اليابان ٦٩ عام بالاختلاف ما بين الجنسين، ولكن في الهند " يبلغ متوسط سن ثلثي السكان ٣٥ عاماً أو أقل من ذلك، فإن هؤلاء السكان العاملين من الشباب يطمحون إلى التقاعد في سن أصغر يتراوح ما بين ٤٥ و ٥٠" في حين يشترط لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة في الأردن إكمال سن (٦٠) للذكر و(٥٥) للأنثى ومدة اشتراك بالضمان لا تقل عن (١٨٠) اشتراكاً، وهذا بحسب الخبراء يعتمد على خطة الشخص في إدارة حياته في وقت مبكر والتفكير في حياته بعد التقاعد في أبكر وقت ممكن، حتى يقلل الالتزامات عليه في سن مبكر.

وهذا يفتح السؤال في مدى انتشار هذا النوع من التخطيط للمستقبل عند العائلات الأردنية حتى نستطيع ضمان مرحلة من العمر أكثر أمناً، استقلالاً، وإنتاجية، وذات آثار اجتماعية تنعكس بشكل ايجابي/ أو غير سلبي على الأقل على أفراد الأسرة جميعهم، وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة التي تنبّهت إلى زيادة عدد النساء اللاتي لا يتزوجن

<sup>7</sup> منظمة HelpAge العالمية، ٢٠١٨. رصد معمق لأحوال كبار السن في العالم الحق في الصحة لكبار السن والحق في احصائهم. إعداد منظمة HelpAge العالمية، بتعاون وتمويل رابطة المتقاعدين الأمريكية (AARP)

ويبقين في خدمة أمهاتهم وآبائهم مع تقدم أعمارهم، والتي وإن تشير إلى مقدار التضحية من أجل الوالدين، ولكنها تخفي وراءها معاناة النساء يخترن عدم التعبير عنها.





## التشريعات الناظمة لحقوق كبار السن

نجد في الفصل الثاني من الدستور الأردني حول حقوق الأردنيين وواجباتهم وفي المادة ٦، البند الخامس: "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال"، في حين تدعو الأمم المتحدة الى بحث كافة الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة لدعم مشاركة المسنين والمسنات دعماً كاملاً وفعالاً مع الأخذ بعين الاعتبار حقوقهم وحاجاتهم ورغباتهم، وربط تمكين جميع المسنين والمسنات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة، ومع أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يتضمن أية إشارة صريحة إلى حقوق كبار السن، إلا أن المادة ٩ منه والتي تتناول "حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية"، تعترف ضمناً بحق الحصول على ضمانات الشيخوخة.

كما وجاءت معظم التشريعات الاردنية كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الضمان الاجتماعي..إلى غيرها من التشريعات في حماية حقوق كبار السن ضمن بعض نصوص موادها، ولكن جاءت مطالب الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في أهمية وجود قانون يحمي حقوق كبار السن بحيث يشمل كافة الحقوق المتعلقة بهم. من جهة اخرى يتم ترخيص دور الإيواء والأندية النهارية الخاصة في كبار وكبيرات السن بناءً على التعليمات الخاصة بترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة ٢٠١٤، وتعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين لسنة ٢٠١٤، ولكن لا نجد في هذه التعليمات بند يشير إلى تطوير هذه الدور أو مراجعة عملها بين كل فترة وفترة، وما زالت تعليمات تلك الدور والأندية غير منسجم ولا تحقق بوضوح مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩١.

في حين نجد بعض جهات المجتمع المدني المحلي تعمل وبدعم من منظمات عاملة في هذا القطاع عالمياً، في مجال المناصرة وكسب التأييد تجاه قضايا كبار السن- وإن كانت الجهود تحتاج مزيد من التطوير والتعميم وملازمة الواقع- فقد نادى جمعية معهد تضامن النساء الأردني- تضامن أن "حماية هذه الفئة وإن كانت مشمولة في عدد من الاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن أغلبها بالإضافة الى اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى لا تعط التمييز على أساس السن (العمر) إي اعتبارات قانونية ولا توفر كبار وكبيرات السن الحماية الكافية بشكل شمولي أو ممنهج، مما يزيد من "الفجوة المعيارية" و"الفجوة في التنفيذ" كما عبرت عنها وثيقة "دعم حقوق كبار السن - نحو معاهدة للأمم المتحدة" والصادرة عن عدد كبير من المنظمات الدولية ذات العلاقة.

وهذا يؤكد أهمية العمل على موازنة التشريعات الناظمة لحقوق كبار وكبيرات السن مع مبادئ الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بكبار السن التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩١، بحيث تضمن التشريعات الأخذ بعين الاعتبار: ضمان الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات والكرامة إلى كبار وكبيرات السن عند أنفسهم، عائلاتهم، ومجتمعهم.

## التوصيات:

تأتي توصيات هذه الورقة المفاهيمية تتقاطع توصياتها مع جميع التوصيات التي أوصت بها الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (٢٠١٨-٢٠٢٠)، والتي قامت بتفصيل مجموعة من التوصيات ضمن توجهات الاستراتيجية الثلاثة والتي توائم لدرجة كبيرة المؤشرات التفصيلية الأربعة في مؤشر AgeWatch العالي، بعد دمج مؤشرين ضمن الاستراتيجية السابقة في مؤشر واحد ضمن التوجه الثالث. ونورد للعلم هذه التوجهات كما يلي:

- التوجه الأول: كبار السن والتنمية
- التوجه الثاني: الرعاية الصحية لكبار السن
- التوجه الثالث: البيئة المادية والرعاية الاجتماعية الداعمة لكبار السن

في حين تم صياغة توصيات هذه الورقة بالنظر الى سبل عملية وإجراءات سياسية في ضمان حقوق كبار وكبيرات السن، وانتهجت الورقة بشكل غير مباشر، تصنيف التوصيات بناءً إما: على المعنى بتنفيذ هذه التوصية وقد تكون موجهة للسياسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، أو القطاع الخاص الأردني. أما التصنيف الثاني فهو مبني على أوجه تقييم مؤشر AgeWatch العالمي الأربعة، فهناك توصيات تحاكي هذه المؤشرات التفصيلية وهي: الحالة الصحية، وضمان الدخل، وقدرة كبار السن، و تمكين البيئة الاجتماعية.

### ● التوصيات في مجال تقييم الاستراتيجية الوطنية

توصي الورقة بالتأكيد على دور اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية لكبار السن التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٢ بقرار صادر عن رئاسة الوزراء والتي يضم أعضائها ممثلين للشركاء الرئيسيين للمجلس والمعنيين بقضايا كبار السن من كافة الجوانب.

بحيث تقوم اللجنة عادة في حصر أهم الانجازات التي صبت في صالح كبار السن من تشريعات، تعليمات، إجراءات مؤسسية، و رصد البيانات الإحصائية السكانية والصحية والاجتماعية والتعليمية المتعلقة بكبار السن وذلك من خلال قواعد البيانات المتوفرة لدى دائرة الإحصاءات العامة والجهات المعنية، وهنا توصي الورقة بأن يكون ذلك في مؤتمر وطني يتم سنوياً وتتم دعوة مجموعة من كبار السن عليه من محافظات المملكة جميعها، بحيث يصبح المؤتمر دورياً ويوفر مساحة لإشراك كبار السن ضمن صياغة توصيات وإجراءات تصحيحية للسنة القادمة ضمن الاستراتيجية.

وينصح بتغطيته اعلامياً بشكل يضمن وصول المعلومات لجميع المهتمين باستخدام أدوات إعلامية مناسبة وتتسم بالجدة والفعالية، مثل استخدام Infographic، ورسوم البيانات وغيرها.

## ● التوصيات في مجال الاستفادة من التجارب الدولية

١. تفعيل دور اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٢ بقرار صادر عن رئاسة الوزراء والتي يضم أعضائها ممثلين للشركاء الرئيسيين للمجلس والمعنيين بقضايا كبار السن من كافة الجوانب.
٢. عقد مؤتمر وطني سنوي يتم فيه دعوة مجموعة من كبار السن من محافظات المملكة جميعها، بحيث يصبح المؤتمر دورياً ويوفر مساحة لإشراك كبار السن ضمن صياغة توصيات وإجراءات تصحيحية للسنة القادمة ضمن الاستراتيجية.
٣. حشد الدعم الاعلامي بحيث يضمن وصول المعلومات لجميع المهتمين باستخدام أدوات إعلامية مناسبة وتتسم بالجدة والفعالية، مثل استخدام Infographic، ورسوم البيانات وغيرها.
٤. التعرف أكثر على تجارب الدول العربية والأجنبية في جهودها ضمن ضمان حقوق المسنين وخاصة الدول التي تسجل ترتيباً عالياً في مؤشر AgeWatch العالمي، مثل جهود خاصة بإنشاء مدن صديقة للمسنين على غرار الدول المتقدمة لخدمة المسنين، ورفع الميزانيات المخصصة لضمان حقوق كبار وكبيرات السن، وإنشاء رابطة أو تجمع لكبار السن، تنظم معارض سنوية عن حرف ومنتجات كبار السن، وتحسين الخدمات العامة، بحيث تجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة النقل العام في الصين أنشأت أول خط حافلات لكبار السن، وأطلقت عليه اسم "احترام وحب كبار السن"، لتقوم بتغطية ٢٨ طريقاً وخطاً مصممة بطريقة حديثة حتى يحظى كبار السن بقيادة أكثر راحة وأماناً. وهنا تجدر الإشارة أن جزء من ذلك يتم عن طريق تفعيل دور مكتب ارتباط الدول العربية في مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاطلاع على الدراسات والمعلومات الخاصة في تطوير العمل الاستثماري ضمن خدمات المؤسسة في مشاريع خاصة لخدمة كبار وكبيرات السن وتوسيع ذلك إلى تجارب الدول الأجنبية أيضاً.

## توصيات عامة

١. استثمار الجهود والاهتمام الدولي بما ينعكس على تطوير أوضاع كبار السن في الأردن بشكل جدي وحقوقي، وذلك بما فيه الأيام العالمية، والتمويل الخارجي في هذا المجال، وتشجيع القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني في العمل في هذا المجال. علماً بأن الأردن والعالم يحتفل في الأول من تشرين الأول باليوم الدولي للمسنين، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٥/١٠٦ والصادر في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، ويشار إلى أن العالم يحتفل في كل ٦/١٥ باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين والذي تم الإعلان عنه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٦٦/١٢٧) تاريخ (١٩) كانون أول / ديسمبر من عام (٢٠١١)، وذلك للتوعية بأضرار وآثار الإساءة لكبار السن من كلا الجنسين، وللتعبير عن الرفض التام لأية إساءة يتعرضون / يتعرضن لها.
٢. إكمال مهمة إخضاع جميع كبار السن لنظام يؤمن حصولهم على دخل ما بعد عمر الستين، بما ينعكس ايجابياً على حياتهم وحياة المحيطين بهم، فقد بلغت نسبة كبار السن الخاضعين لأنظمة التقاعد الوطنية

وفق التشريعات السارية ما نسبته حوالي ٧٥ % بحسب التقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (٢٠١٣-٢٠٠٩).

٣. تفعيل دور (قسم كبار السن) ضمن مديرية الأسرة والحماية في وزارة التنمية الاجتماعية، وإخضاع العاملين عليه إلى تدريبات خاصة بكبار السن وإشراكهم في تدريبات وورشات خارجية في دول تصدر قائمة مؤشر AgeWatch العالمي، وتنصح الورقة بشراكة وثيقة ما بين قسم كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة التقاعد/ وحدة الخدمات ضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي، والقسم المعني في وزارة الصحة، علماً بأنه لا يوجد قسم مخصص بمسمى "كبار السن" حالياً، لكن قد يحول عن ذلك أقسام صحية أخرى بالوزارة مع أهمية إنشاء هذا القسم ويجري تفصيل هذه التوصية أدناه.

٤. تخصيص قسم ضمن وزارة الصحة للاهتمام بصحة كبار السن لما لهذا العمر من اعتبارات صحية جسدية ونفسية وعقلية واجتماعية، وأدوات صحية قد تكون مختلفة عن مخصصات الأقسام الصحية المذكورة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة، وذلك استجابة للاحتياج المحلي، وتلبية للأهداف الانمائية وخاصة الهدف الثالث *Good health and wellbeing* / الرفاه والصحة، والمواءمة مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية ٢٠١٦ في التركيز على تمتع كبار وكبيرات السن بالصحة من ناحية الصحة الجسدية والنفسية والعقلية والاجتماعية أيضاً.

٥. تبني المجلس الأعلى للسكان سياسة وطنية توعوية بالتعاون مع الوزارات المعنية للأعمار عند ٣٠، ٤٥، ٦٠ للمواطنين ضمن أماكن عملهم/ وسكناتهم تضمن التخطيط منذ فترة مبكرة لمواضيع خاصة بتلك الفترة العمرية، من ناحية الرعاية الصحية والالتزام بصناديق كبار السن، وتأمين دخل/ عمل مناسب ضمن تلك الفترة، بحيث تمثل متطلباً وطنياً ينتهج مواضيع توعوية تتناسب مع الأعمار تجاه تحقيق رفاه اجتماعي واقتصادي عند الوصول إلى سن متقدم، كما هو الحال في التعامل مع الفرصة السكانية التي تعتمد على نسبة الأيدي العاملة من الشباب.

٦. تشجيع كبار وكبيرات السن على تشكيل روابط اجتماعية سياسية تعني بالمدافعة عن حقوقهم وتأمين حياة أكثر رفاهية وصحة لهم، من خلال ضمان مشاركتهم المجتمعية في سياق تنموي يعود على التنمية الوطنية بشكل عام، وذلك يتطلب تطوير وزيادة عدد الأندية النهارية لكبار وكبيرات السن في قرى الأردن ومدنها وتطوير التعليمات الخاصة بها بما يحقق مبادئ الأمم المتحدة الخمس لكبار السن.

٧. إيجاد نظام متعدد القطاعات لقياس وتقييم الجهود لضمان رفاه اجتماعي واقتصادي لكبار السن، بالاستفادة من تجارب منظمات دولية عاملة في هذا القطاع.

## المراجع:

١. المبادئ العامة لكبار السن بحسب الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة.
٢. الاستراتيجية الوطنية الأردنية الخاصة بكبار السن (٢٠١٣-٢٠١٨) و (٢٠١٨-٢٠٢٠)، المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
٣. التقرير التحليلي لتقييم الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (٢٠٠٩-٢٠١٣)، المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
٤. الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤشر العالمي للرفاه الاجتماعي والاقتصادي لكبار السن (AgeWatch <http://globalagewatch.org/>)
٥. استراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الشيخوخة والصحة المعدة من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO)، بعنوان: " العمل المتعدد القطاعات من أجل اتباع نهج يمتد طيلة العمر للتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة.
٦. جلسات النقاش المركز وتدريبات المناصرة وكسب التأييد التي نفذت مع كبار وكبيرات سن في مدينة عمان والزرقاء ٢٠١٩ .
٧. الدراسة التي نفذها المجلس الوطني لشؤون الأسرة تحت عنوان: واقع كبار السن في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة، ٢٠١٧.
٨. واقع كبار السن في الأردن... دراسة تحليلية مقارنة، اصدارات المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١٧.
٩. تعليمات ترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة ٢٠١٤ ، وزارة التنمية الاجتماعية
١٠. تعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين لسنة ٢٠١٤
١١. قانون الحماية من العنف الأسري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨

## الملاحق:

مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٩١/٤٦) في ١٦ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩١:

### الاستقلالية

١. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للتعويض الذاتي؛
٢. ينبغي أن تتاح لكبار السن فرصة العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل؛
٣. ينبغي تمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة ونسقه؛
٤. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة؛



٥. ينبغي تمكين كبار السن من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكيف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا وقدراتهم المتغيرة؛

٦. ينبغي تمكين كبار السن من مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

المشاركة

٧. ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم؛

٨. ينبغي تمكين كبار السن من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم؛

٩. ينبغي تمكين كبار السن من تشكيل الحركات أو الرباطات الخاصة بهم.

الرعاية

١٠. ينبغي أن يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقا لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع؛

١١. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسدية والذهنية والعاطفية، ووقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به؛

١٢. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم؛

١٣. ينبغي تمكين كبار السن من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والحفز الاجتماعي والذهني في بيئة إنسانية ومأمونة؛

١٤. ينبغي تمكين كبار السن من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

تحقيق الذات

١٥. ينبغي تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم.

١٦. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية.

الكرامة

١٧. ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسديا أو ذهنيا؛

١٨. ينبغي أن يعامل كبار السن معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو الإثنية أو كونهم معوقين أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.

منظمة **HelpAge International** هي شبكة من المنظمات العالمية التي تعنى بحقوق كبار السن  
ليعيشوا حياة صحية وكريمة وآمنة.

نشرت من قبل منظمة HelpAge International

عمارة رقم: ٤٣ جبل اللوييدة، شارع كلية الشريعة، بجانب ديوان آل السعودي،

عمان- الأردن.

الأردن

هاتف:

+962 (0) 6 4640241

knowledgeandresourcehub@helpage.org

**www.helpage.org**

**www.helpagejordan.org**

Registered charity no. 288180



@HelpageJ



HelpAge  
International  
Jordan

Copyright © HelpAge International [2018]

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License,  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

[Optional] Any parts of this publication may be reproduced without permission for non-profit and educational purposes.  
Please clearly credit HelpAge International and send us a copy or link.